الحكومة تعلن إنشاء صندوق دعم الجامعات الخاصة لمواجهة أزمة السيولة

قرض ميسر بقيمة 120 مليون دينار لتغطية رواتب الأساتذة وتجنب إغلاق الأبواب

مبنى الإدارة في جامعة الزيتونة الخاصة في عمّان، وقد بدت بعض قاعاتها شبه خالية من الطلبة في أثناء الدوام

عمّان – مراسلنا: أعلنت الحكومة، مساء أمس الثلاثاء، عن إنشاء صندوق خاص لدعم الجامعات الخاصة التي تواجه أزمة سيولة خانقة، بعد أشهر من التحذيرات التي أطلقتها إدارات عدد من هذه الجامعات من احتمال عجزها عن دفع رواتب الأساتذة وتسديد القروض المصرفية المتراكمة عليها. وقال رئيس الوزراء جعفر الحمدان، في مؤتمر صحفي عقده في مقر رئاسة الوزراء، إن الصندوق سيبدأ عمله بقرض ميسر بقيمة 120 مليون دينار، على أن تلتزم الجامعات المستفيدة بخطة إصلاح مالي واضحة خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

وأوضح الحمدان أن القرار جاء بعد اجتماع استمر نحو خمس ساعات مع رؤساء الجامعات الخاصة ومجلس التعليم العالي، مشيرا إلى أن الحكومة لا تريد أن تدفع ثمن سوء الإدارة المالية لبعض المؤسسات، لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع أن تقف متفرجة أمام احتمال إغلاق جامعات تضم آلاف الطلبة وتوظف مئات الأكاديميين. وقال: «الطالب ليس مسؤولا عن قرارات لم يشارك في اتخاذها، ومستقبله العلمي خط أحمر». وأكد أن الصندوق لن يكون منحة مفتوحة، بل آلية رقابية صارمة تربط كل دينار بإصلاح ملموس.

وبحسب الأرقام التي عرضها وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فإن إجمالي الديون المتراكمة على الجامعات الخاصة يقترب من 310 ملايين دينار، بينها نحو 140 مليونا مستحقة للبنوك خلال العامين المقبلين. وأشار إلى أن 11 جامعة خاصة من أصل 27 تعمل حاليا تحت إشراف مباشر من الوزارة، بعد أن تجاوزت نسب التعثر فيها الحدود المسموح بها، فيما سجلت ثلاث جامعات انخفاضا حادا في أعداد الطلبة الجدد خلال السنوات الثلاث الماضية. وقال الوزير إن الأزمة «لم تأت فجأة، بل تراكمت على مدى سنوات، وكان من الخطأ تجاهلها حتى وصلت إلى حافة الانهيار».

وتنص آلية الصندوق على أن تقدم الجامعة المتعثرة خطة إصلاح مالي تشمل تجميد التوسع في البرامج غير المربحة، وخفض الرواتب العليا بنسبة لا تقل عن 15 في المئة، وبيع أو تأجير جزء من الأصول غير المستخدمة، إضافة إلى دمج أقسام أكاديمية متقاربة. كما اشترط الحمدان أن يتم تعيين مدققين خارجيين يرفعون تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الأمناء، لا إلى الإدارة التنفيذية، وأن تنشر كل جامعة مستفيدة بياناتها المالية كاملة على موقعها الإلكتروني كل ثلاثة أشهر.

في المقابل، رحبت نقابة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بالقرار، لكنها عبرت عن تحفظها على بعض شروطه. وقال نقيب النقابة الدكتور سليم العبادي إن «الإصلاح لا يعني أن يدفع الأستاذ الثمن وحده عبر تجميد الترقيات أو تقليص الحوافز»، مطالبا بأن تشارك النقابة في لجنة الإشراف على الخطط. وأكد أن النقابة ستتابع تنفيذ الالتزامات عن كثب، وأن أي تسريح جماعي للموظفين سيواجه بتحرك قانوني.

ويرى مراقبون أن نجاح الصندوق سيعتمد على قدرة الحكومة على الموازنة بين الحزم والمرونة، إذ إن إغلاق جامعة واحدة قد يؤدي إلى موجة من الذعر في القطاع بأكمله. وقال الخبير الاقتصادي الدكتور فراس الطيب إن «الأسواق تحتاج إلى رسالة واضحة بأن الدولة لن تترك أحدا يسقط، لكنها لن تكافئ من أساء الإدارة»، مضيفا أن نجاح التجربة سيحدد ما إذا كان الصندوق سيتوسع ليشمل قطاعات أخرى لاحقا.

الحكومة تعلن إنشاء صندوق دعم للجامعات الخاصة بقيمة 120 مليون دينار

الصندوق يشترط خطط إصلاح مالي وتجميد التوسع في البرامج غير المربحة لتجنب إغلاق الجامعات المتعثرة

طلبة يتجمعون أمام مبنى إدارة جامعة الزيتونة الخاصة في عمّان، وقد بدت بعض قاعاتها شبه خالية من الطلبة في أثناء الدوام

عمّان – مراسلنا: أعلنت الحكومة، مساء أمس الثلاثاء، عن إنشاء صندوق خاص لدعم الجامعات الخاصة التي تواجه أزمة سيولة خانقة، بعد أشهر من التحذيرات التي أطلقتها إدارات عدد من هذه الجامعات من احتمال عجزها عن دفع رواتب الأساتذة وتسديد القروض المصرفية المتراكمة عليها. وقال رئيس الوزراء جعفر الحمدان، في مؤتمر صحفي عقده في مقر رئاسة الوزراء، إن الصندوق سيبدأ عمله بقرض ميسر بقيمة 120 مليون دينار، على أن تلتزم الجامعات المستفيدة بخطة إصلاح مالي واضحة خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

وأوضح الحمدان أن القرار جاء بعد اجتماع استمر نحو خمس ساعات مع رؤساء الجامعات الخاصة ومجلس التعليم العالي، مشيرا إلى أن الحكومة لا تريد أن تدفع ثمن سوء الإدارة المالية لبعض المؤسسات، لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع أن تقف متفرجة أمام احتمال إغلاق جامعات تضم آلاف الطلبة وتوظف مئات الأكاديميين. وقال: «الطالب ليس مسؤولا عن قرارات لم يشارك في اتخاذها، ومستقبله العلمي خط أحمر». وأكد أن الصندوق لن يكون منحة مفتوحة، بل آلية رقابية صارمة تربط كل دينار بإصلاح ملموس.

وبحسب الأرقام التي عرضها وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فإن إجمالي الديون المتراكمة على الجامعات الخاصة يقترب من 310 ملايين دينار، بينها نحو 140 مليونا مستحقة للبنوك خلال العامين المقبلين. وأشار إلى أن 11 جامعة خاصة من أصل 27 تعمل حاليا تحت إشراف مباشر من الوزارة، بعد أن تجاوزت نسب التعثر فيها الحدود المسموح بها، فيما سجلت ثلاث جامعات انخفاضا حادا في أعداد الطلبة الجدد خلال السنوات الثلاث الماضية. وقال الوزير إن الأزمة «لم تأت فجأة، بل تراكمت على مدى سنوات، وكان من الخطأ تجاهلها حتى وصلت إلى حافة الانهيار».

وتنص آلية الصندوق على أن تقدم الجامعة المتعثرة خطة إصلاح مالي تشمل تجميد التوسع في البرامج غير المربحة، وخفض الرواتب العليا بنسبة لا تقل عن 15 في المئة، وبيع أو تأجير جزء من الأصول غير المستخدمة، إضافة إلى دمج أقسام أكاديمية متقاربة. كما اشترط الحمدان أن يتم تعيين مدققين خارجيين يرفعون تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الأمناء، لا إلى الإدارة التنفيذية، وأن تنشر كل جامعة مستفيدة بياناتها المالية كاملة على موقعها الإلكتروني كل ثلاثة أشهر.

في المقابل، رحبت نقابة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بالقرار، لكنها عبرت عن تحفظها على بعض شروطه. وقال نقيب النقابة الدكتور سليم العبادي إن «الإصلاح لا يعني أن يدفع الأستاذ الثمن وحده عبر تجميد الترقيات أو تقليص الحوافز»، مطالبا بأن تشارك النقابة في لجنة الإشراف على الخطط. وأكد أن النقابة ستتابع تنفيذ الالتزامات عن كثب، وأن أي تسريح جماعي للموظفين سيواجه بتحرك قانوني.

ويرى مراقبون أن نجاح الصندوق سيعتمد على قدرة الحكومة على الموازنة بين الحزم والمرونة، إذ إن إغلاق جامعة واحدة قد يؤدي إلى موجة من الذعر في القطاع بأكمله. وقال الخبير الاقتصادي الدكتور فراس الطيب إن «الأسواق تحتاج إلى رسالة واضحة بأن الدولة لن تترك أحدا يسقط، لكنها لن تكافئ من أساء الإدارة»، مضيفا أن نجاح التجربة سيحدد ما إذا كان الصندوق سيتوسع ليشمل قطاعات أخرى لاحقا.

الحكومة تعلن إنشاء صندوق دعم للجامعات الخاصة بقيمة 120 مليون دينار

الصندوق يشترط خطط إصلاح مالي وتجميد التوسع في البرامج غير المربحة لتجنب إغلاق الجامعات المتعثرة

مبنى الإدارة في جامعة الزيتونة الخاصة في عمّان، وقد بدت بعض قاعاتها شبه خالية من الطلبة في أثناء الدوام

عمّان – مراسلنا: أعلنت الحكومة، مساء أمس الثلاثاء، عن إنشاء صندوق خاص لدعم الجامعات الخاصة التي تواجه أزمة سيولة خانقة، بعد أشهر من التحذيرات التي أطلقتها إدارات عدد من هذه الجامعات من احتمال عجزها عن دفع رواتب الأساتذة وتسديد القروض المصرفية المتراكمة عليها. وقال رئيس الوزراء جعفر الحمدان، في مؤتمر صحفي عقده في مقر رئاسة الوزراء، إن الصندوق سيبدأ عمله بقرض ميسر بقيمة 120 مليون دينار، على أن تلتزم الجامعات المستفيدة بخطة إصلاح مالي واضحة خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

وأوضح الحمدان أن القرار جاء بعد اجتماع استمر نحو خمس ساعات مع رؤساء الجامعات الخاصة ومجلس التعليم العالي، مشيرا إلى أن الحكومة لا تريد أن تدفع ثمن سوء الإدارة المالية لبعض المؤسسات، لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع أن تقف متفرجة أمام احتمال إغلاق جامعات تضم آلاف الطلبة وتوظف مئات الأكاديميين. وقال: «الطالب ليس مسؤولا عن قرارات لم يشارك في اتخاذها، ومستقبله العلمي خط أحمر». وأكد أن الصندوق لن يكون منحة مفتوحة، بل آلية رقابية صارمة تربط كل دينار بإصلاح ملموس.

وبحسب الأرقام التي عرضها وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فإن إجمالي الديون المتراكمة على الجامعات الخاصة يقترب من 310 ملايين دينار، بينها نحو 140 مليونا مستحقة للبنوك خلال العامين المقبلين. وأشار إلى أن 11 جامعة خاصة من أصل 27 تعمل حاليا تحت إشراف مباشر من الوزارة، بعد أن تجاوزت نسب التعثر فيها الحدود المسموح بها، فيما سجلت ثلاث جامعات انخفاضا حادا في أعداد الطلبة الجدد خلال السنوات الثلاث الماضية. وقال الوزير إن الأزمة «لم تأت فجأة، بل تراكمت على مدى سنوات، وكان من الخطأ تجاهلها حتى وصلت إلى حافة الانهيار».

وتنص آلية الصندوق على أن تقدم الجامعة المتعثرة خطة إصلاح مالي تشمل تجميد التوسع في البرامج غير المربحة، وخفض الرواتب العليا بنسبة لا تقل عن 15 في المئة، وبيع أو تأجير جزء من الأصول غير المستخدمة، إضافة إلى دمج أقسام أكاديمية متقاربة. كما اشترط الحمدان أن يتم تعيين مدققين خارجيين يرفعون تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الأمناء، لا إلى الإدارة التنفيذية، وأن تنشر كل جامعة مستفيدة بياناتها المالية كاملة على موقعها الإلكتروني كل ثلاثة أشهر.

في المقابل، رحبت نقابة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بالقرار، لكنها عبرت عن تحفظها على بعض شروطه. وقال نقيب النقابة الدكتور سليم العبادي إن «الإصلاح لا يعني أن يدفع الأستاذ الثمن وحده عبر تجميد الترقيات أو تقليص الحوافز»، مطالبا بأن تشارك النقابة في لجنة الإشراف على الخطط. وأكد أن النقابة ستتابع تنفيذ الالتزامات عن كثب، وأن أي تسريح جماعي للموظفين سيواجه بتحرك قانوني.

ويرى مراقبون أن نجاح الصندوق سيعتمد على قدرة الحكومة على الموازنة بين الحزم والمرونة، إذ إن إغلاق جامعة واحدة قد يؤدي إلى موجة من الذعر في القطاع بأكمله. وقال الخبير الاقتصادي الدكتور فراس الطيب إن «الأسواق تحتاج إلى رسالة واضحة بأن الدولة لن تترك أحدا يسقط، لكنها لن تكافئ من أساء الإدارة»، مضيفا أن نجاح التجربة سيحدد ما إذا كان الصندوق سيتوسع ليشمل قطاعات أخرى لاحقا.